

القسم الأول

المؤسسات المالية

الفصل الأول

البنوك التجارية

المبحث الأول

ماهية البنوك التجارية

أولاً: مفهوم البنوك و تطورها:

تعود فكرة نشأة البنوك وتطورها إلى ظهور النقود وزيادة رأس المال لدى الأفراد، بالشكل الذي جعلهم يفكرون في كيفية المحافظة على أموالهم لدى جهات موثوق بها، خشية السرقة والضياع، ما أدى إلى ظهور مؤسسات الاستيداع؛ حيث بدأ الأفراد يتعاملون مع هذه المؤسسات، باعتبارها وسيلة مهمة للحفاظ على ما لديهم من أموال.

ويشير علم اللغات وعلم أصول المفردات إلى أن الكلمة الفرنسية Banaque والإيطالية Banca المستخدمتين منذ قرون والتتين تشيران إلى كلمة Bench أو Money changers tables في اللغة الإنكليزية التي تقابل معنى الطاولة أو طاولة تحويل النقود، هي الأصل الذي اشتقت منه كلمة بنك.

أظهرت الدراسات التاريخية وجود مجموعة من التجار قبل ألفي سنة كانوا يقومون بتصريف العملات المحلية للمسافرين أو خصم الكمبيالات التجارية مقابل رسم معين، وكانوا يجلسون خلف طاولات أو حواجز خشبية.

وكان هؤلاء المصرفيون القدماء يقومون بتوظيف أموالهم الخاصة لتمويل عملياتهم التجارية. ولم تمض فترة طويلة حتى ظهرت فكرة الإيداعات والقروض، وأخذت تحتل الصدارة في عمل هذه الفئة من التجار المصرفيين، وكانت القروض آنذاك تمنح لفئات التجار وملاكي الأراضي والبحارة بأسعار فائدة تتراوح بين ٦ - ٨٪ في الشهر بحسب درجة المخاطرة. وقد سيطر على هذه المهنة، في ذلك الوقت، المصرفيون اليونانيون والإيطاليون، وواجهت هذه المصارف هجوماً قوياً من قبل المتدينين، وذلك بسبب سوء معاملة هؤلاء

المصرفيين للفقراء واستغلالهم في بعض الأحيان. حين جاء عصر النهضة، انحصر الجزء الأكبر من العمل المصرفي بين الفئات الغنية والبرجوازية، ومع ظهور العالم الأمريكي الجديد وتطور الطرق الجديدة للتجارة البرية، والتحسينات في الملاحة، انتشر العمل ليشمل قارات متعددة. وبدأت الأعمال المصرفية تتنوع حسب الحاجة، وأخذت أعمال مثل: خصم الأوراق المالية والتأمين والعقود المصرفية، بالانتشار لمن أجل تلبية الحاجات المالية للمتعاملين آنذاك.

تم تأسيسه أول بنك في مدينة البندقية في إيطاليا عام ١٥٨٧، ويعتبر النواة الأولى لسلسلة من البنوك أنشئت لاحقاً، فيما بعد توالى ظهور البنوك في مدن أوروبا، حيث تم تأسيس بنك في مدينة أمستردام عام ١٦٠٩، ومن ثم بنك إنكلترا عام ١٤٩٤، ثم بنك فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر، وبعد ذلك شهدت البنوك تطوراً بالشكل الذي أصبحت عليه في الوقت الحاضر. ويعود سبب التطور الكبير الذي شهدته البنوك، إلى الدور الفعال والمهم الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية.

ويعرّف البنك بأنه: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال، وتسعى إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كليهما".

كما يعرف البنك أيضاً بأنه: "أي مؤسسة تعرض خدمات الودائع تحت الطلب، ويمكن سحب هذه الودائع إما بواسطة الشيكات أو القيام بالتحويل الإلكتروني للأموال، وتقوم بمنح القروض وتأدية خدمات الدفع".

إن الخدمات التي يقوم بها البنك حالياً أصبحت تؤديها مؤسسات مالية أخرى مثل: بيوت السمسرة واتحادات التسليف والصناديق المشتركة والتي يطلق عليها المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث بدأت هذه المؤسسات بالقيام بأعمال مصرفية، ولكن تحت غطاء رسمي آخر.

وبالتالي، فإن تعريف البنك بشكل تقليدي أصبح أمراً في غاية الصعوبة، ما حدا بأغلب الاقتصاديين إلى منح البنك تعريفاً شاملاً، بهدف تجنب تحديد مهام وأدوار معينة تتشابه مع ما تقوم به المؤسسات المالية الأخرى.

ونتيجة لذلك، فإن البنك يعرف بأنه: "تلك المؤسسة التي تقوم بتقديم أوسع مجال من الخدمات المالية أكثر من أي مؤسسة مالية أخرى".

بهذا التعريف تصبح البنوك هي المؤسسات المالية الأولى من حيث تقديم الخدمات المالية للجمهور على اختلاف طبيعة أعمالهم ومجالاتهم.

وأياً كانت التعاريف التي تعطى للبنك، فإن القانون المصرفي وضع شروطاً للمؤسسة التي تراول أعمال البنك:

١- أن تتخذ المؤسسة شكل شركة مساهمة.

- ٢- يجب ألا يقل رأس المال المدفوع عن مبلغ معين يحدده القانون.
- ٣- أن يتمثل العمل الرئيسي للبنك في تجميع المدخرات بغرض إقراضها.

ثانياً: أنواع البنوك:

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، وتبعاً لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة إلى أخرى، ويتكوّن الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد من البنوك تختلف في أنواعها تبعاً لتخصصاتها، وأهم أنواع هذه البنوك:

- البنوك المركزية.
- البنوك التجارية.
- البنوك الإسلامية.
- البنوك المتخصصة.
- بنوك الادخار.

وفيما يلي نقدّم شرحاً مختصراً عن نشاط تلك البنوك^(١):

١- البنوك المركزية:

تمثل البنوك المركزية مؤسسة حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح، ولكنها مسؤولة عن شؤون الجهاز المصرفي، والسياسة النقدية، وأهم وظائف البنك المركزي هي:

- بنك الإصدار: حيث يقع على عاتق البنك المركزي مهمة إصدار النقود الورقية وفقاً للخطة الموضوعة والأسس المعتمدة.
- بنك الدولة: يقوم بجميع الأعمال النقدية الخارجية والداخلية للدولة.
- بنك البنوك: يقوم بقبول الودائع من البنوك، ويحتفظ باحتياطياتها النقدية، إلى جانب إجراء المقاصة بين المصارف، والقيام بإقراض المصارف.

٢- البنوك التجارية:

تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها. ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.

٣- بنوك الاستثمار:

تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل، والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة. وتتماثل بنوك الاستثمار مع البنوك التجارية في قبولها للودائع، والذي يمثل جزءاً رئيساً لنشاطها.

٤- البنوك الإسلامية:

١- الحديث في هذا الفصل قاصر على البنوك التجارية.

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية، إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) في توظيف أموالها.

٥- البنوك المتخصصة (غير التجارية):

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها، حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تخصص فيها، على مواردها الذاتية. ولا تمثل الودائع دوراً يذكر بالنسبة إليها، كما أن جميع الودائع لا يمثل واحداً من أهدافها. ومن أهم سمات البنوك المتخصصة:

- يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل، لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.
- لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب كأحد الأنشطة الرئيسة لها.

- تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية، التي تشمل رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة، من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها، إلى:
أ- البنوك الصناعية:

تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناعيين للقيام بأعمالهم بأفضل شكل، ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية.

ب- البنوك الزراعية:

تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل، للقيام لأعمال الزراعة. وقد تم إنشاء هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين.

ج- البنوك العقارية:

وهي البنوك التي توظف أموالها في منح قروض ذات آجال، مقابل رهن عقاري بضمان أرض زراعية، وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات. وغالباً ما يتم وضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.

٦- بنوك الادخار:

وتقوم هذه البنوك بإقراض المشتركين في رأسمالها بفوائد متعادلة.

ثالثاً: البنوك التجارية و دور الوساطة:

يتمثل دور الوساطة للبنوك التجارية، في أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية؛ حيث يقوم المستهلكون باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات. ومن غير المتوقع أن يقوم المستهلكون بإنفاق أجورهم النقدية كلها، نظراً لميل بعضهم إلى الادخار، وبالتالي انخفاض مشترياتهم من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤثر سلباً على إيرادات تلك الوحدات ودخول المستهلكين (العاملين). وإذا ما استمرت عملية الادخار، يحدث انخفاض مضطرد في كل من الإيرادات والأجور، الأمر الذي يؤدي إلى توقف الوحدات الإنتاجية، وانهيار الاقتصاد. غير أن هذا لا يحدث عملياً، إذ أن انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات من قبل بعض المستهلكين، تعوضه زيادة على إنفاق تلك السلع والخدمات من قبل البعض الآخر، من خلال دور الوساطة المالية للبنوك، حيث يتم التقاء المقرضين (المدخرين) والمقرضين في سوق المال بشقيه: سوق النقد وسوق رأس المال. ويتم الالتقاء من خلال واحد من أربع منافذ، هي: الاتصال المباشر، والمتخصصون في بيع وشراء الأوراق المالية، والوسطاء الماليون، والبنوك التجارية.

١- الاتصال المباشر:

يقصد بالاتصال المباشر: التقاء المقرض والمقرض وجهاً لوجه لإبرام التعاقد. وهذا أمر غير يسير، فقد يكون المقرض في حاجة إلى أموال أكبر مما يمكن أن يوفرها المدخرون، أو قد يرغب المقرض في مبلغ صغير بينما قد يرغب المقرض (المدخر) في استثمار مدخراته في عدد محدود من القروض ذات المبالغ الكبيرة. وبالتالي هناك احتمال كبير لعدم حصول التوافق في الحاجات والرغبات.

٢- المتخصصون في التعامل في الأوراق المالية:

هم أولئك الذين يتعاملون في بيع وشراء الأوراق المالية قصيرة وطويلة الأجل، ويمثلون دور الوسيط بين المقرضين الذين يصدر السندات، وبين المدخرين الذين يرغبون في شراء تلك السندات. ويعتبر الإصدار من السندات بمثابة قرض كبير مقسم إلى قروض صغيرة (السندات)، مما يسهل إدارتها.

وتعامل صغار المقرضين مع المتخصصين لا يُعدُّ اقتصادياً، نظراً للتكلفة الثابتة المصاحبة لعملية الإصدار، والتي تُعدُّ مرتفعة نسبياً. وحتى كبار المقرضين قد تكون حاجاتهم للأموال عاجلة أو لفترة قصيرة من الزمن، ولا تتناسب مع عملية إصدار السندات، لذا فإنهم قد لا يجدون في هذا المنفذ غايتهم.

ولا يختلف الوضع بالنسبة إلى المدخرين (المقرضين)، فالتكاليف الثابتة المرتبطة بشراء السندات عادة تكون كبيرة، بالإضافة إلى الحد الأدنى من عدد

السندات التي يجب شراؤها في الصفقة الواحدة التي قد تفوق الموارد المالية للمدخر، ما يجعل من الصعب على صغار المدخرين التعامل مع هؤلاء المتخصصين. وحتى بالنسبة إلى كبار المدخرين، قد تكون فكرة شراء سندات أمراً غير اقتصادي، عندما يفكر في استثمار أمواله لفترة قصيرة من الزمن، فالعوائد المتولدة لا تكفي لتغطية تكلفة معاملات بيع وشراء السندات. وعلى صعيد الواقع العملي، فإن نسبة صغيرة من المقترضين تلجأ إليهم كمنفذ لتغطية احتياجاتها من الأموال، الأمر الذي يؤكد قوة الانتقادات الموجهة لهذا النوع من الوسطاء.

٣- الوسطاء الماليون:

يقصد بالوسطاء الماليون المؤسسات المالية الأخرى - غير البنوك - التي تقبل الودائع وتمنح القروض، وتسمى بالمؤسسات المالية غير المصرفية. ومن أمثلتها: مؤسسات الادخار والإقراض، التي تقتصر على قبول ودائع التوفير، واتحادات منح الائتمان، وجمعيات الادخار، وبنوك الاستثمار والشركات القابضة. وأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه المؤسسات الوسيطة: فشلها في تقديم خدمة مصرفية متكاملة، فبعضها يقبل نوعاً من الودائع دون غيره، كما يحجم البعض الآخر عن تقديم قروض قصيرة الأجل، وبعضها يقتصر في خدماته على قطاع معين من الجمهور.

٤- البنوك التجارية:

تقدم البنوك التجارية خدماتها للجمهور دون تمييز، حيث تتيح للمدخرين فرصاً عديدة لاستثمار مدخراتهم، من خلال الودائع التقليدية (الودائع الجارية، والتوفير، ولأجل)، وشهادات الإيداع، والسندات القابلة للتداول. كما أتاحت البنوك التجارية فرصاً عديدة للمقترضين، من خلال القروض المتوسطة والطويلة الأجل، التي قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاماً، إلى جانب القروض قصيرة الأجل. وتعتبر البنوك التجارية أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقترضين (المدخرين) والمقترضين، إلى جانب سمات أخرى، لها تأثير كبير على السياسات والاستراتيجيات المختلفة للبنوك التجارية.

رابعاً: السمات المميزة للبنوك التجارية:

تتمثل هذه السمات بالربحية، والسيولة، والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، وهي قبول الودائع، منح القروض، والاستثمار في الأوراق المالية.

أ - الربحية:

يتكون الجزء الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة، تتمثل بالفوائد على الودائع. وأرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها وفقاً لفكرة الرفع المالي. وتعدّ البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تعرضاً لآثار الرفع، فزيادة إيرادات البنك بنسبة معينة، يترتب عليها زيادة الأرباح بنسبة أكبر، والعكس صحيح. وهذا يتطلب من إدارة البنك السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

وإذا كان اعتماد البنك على الودائع كمصدر رئيس لموارده المالية، فإن هذا الأمر له بعض الجوانب السلبية، نتيجة التزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباحاً أم لا، فإن الاعتماد على الودائع ميزة هامة، وذلك لأن البنك لا يستطيع الاعتماد على أموال الملكية فقط في تمويل استثماراته، كما أن الاعتماد على الودائع كمصدر رئيس في تمويل الاستثمارات، يحقق للبنك حافة صافي فوائد تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة من استثماراته تلك الودائع والفوائد المدفوعة عليها، ما يجعل العائد الذي يحصل عليه ملاك البنك أكبر بكثير من العائد على الاستثمار. ويطلق على حافة صافي الفوائد "عائد الرفع المالي" أو "عائد المتاجرة بالملكية"، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

ب - السيولة:

الجانب الأكبر من موارد البنك المالية يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، لذا على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، حيث أن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بزعزعة ثقة المودعين به ودفعهم لسحب ودائعهم فجأة، ما قد يعرض البنك للإفلاس. وهذا ما حصل لبنك أنترا اللباني، حيث توقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه، نتيجة زيادة مفاجئة وغير متوقعة في المسحوبات.

ج - الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر؛ حيث لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن ٧ ٪، وبالتالي صغر حافة الأمان بالنسبة إلى المودعين، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، وازدياد الخسائر عن ذلك قد يؤدي إلى إفلاس البنك.

هذا يؤكد على ضرورة التزام البنوك بالنسبة المحددة لرأس المال، لحماية أموال المودعين من مخاطر أي انخفاض محتمل في جودة بعض الاستثمارات.

إن السمات السابقة تفرض ثلاثة أهداف على إدارة البنك التجاري:

الهدف الأول: تحقيق أقصى ربحية profitability.

الهدف الثاني: تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة liquidity.

الهدف الثالث: تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين safety.

وتؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية، والسيولة، والأمان) على تشكيل السياسات الرئيسية، التي تحكم الأنشطة الأساسية للبنك التجاري، والمتمثلة في: جذب الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار في الأوراق المالية.

١- السياسات الرئيسية لجذب الودائع:

الودائع أساس عمل البنك والمصدر الرئيسي لأمواله، وتتمثل الوديعة "في مبلغ من المال يودع لدى البنك، ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق، سواء عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين".

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الودائع: ودائع تحت الطلب أي ودائع جارية، وودائع توفير، وودائع لأجل.

ويقصد بالودائع تحت الطلب، تلك الودائع التي يكون لصاحبها حق السحب منها نقداً أو بموجب شيكات، بينما لا يكون له الحق في الحصول على فوائد. أما ودائع التوفير والودائع لأجل، فلا تعطي لصاحبها الحق في السحب بموجب شيكات، غير أنها تعطيه الحق في الحصول على فوائد، وبالنسبة إلى ودائع التوفير يتم منح أصحابها دفاتر توفير، يتم السحب والإيداع بموجبها.

وتركزت سياسات البنوك التجارية – في الولايات المتحدة وأوروبا – حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي، على جذب الودائع تحت الطلب. أما ودائع التوفير والأجل، فلم ترفضها، غير أنها لم تبذل أي جهد لتنميتها لعدة أسباب:

١- تركيز البنوك التجارية على جذب الودائع من منشآت الأعمال، وهي غالباً ودائع تحت الطلب.

٢- انخفاض معدلات الفوائد على القروض، لذا كان من الأفضل للبنوك التركيز على الودائع التي لا تدفع عليها فوائد، وتجنب الودائع التي تدفع عنها فوائد تقترب من الفوائد المتولدة عن استثمارها.

٣- الخوف من قيام المودعين الحاليين بتحويل ودائعهم الجارية إلى أنواع الودائع التي يدفع عنها فوائد، ما يؤدي إلى رفع تكلفة الأموال.

ومع بداية الستينيات أصبحت البنوك التجارية تعطي اهتماماً أكبر لجذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق، وبالتالي اتجاه الأفراد والمنشآت إلى تخفيض ودائعهم الجارية، واستخدام المسحوبات في شراء السندات التي تصدرها الحكومة ومنشآت الأعمال. وقد عزيت عملية تسرب الودائع إلى فشل دور الوساطة Disintermediation الذي تقوم به البنوك.

ومن العوامل التي ساهمت في تركيز البنوك بصورة أكبر على تنمية ودائع التوفير والودائع لأجل، هو إدراكها أهمية التعامل مع الأفراد، الذين عادة يفضلون هذا النوع من الودائع، إلى جانب السمات التي تتصف بها تلك الودائع، وأهمها الثبات والاستقرار، وبالتالي تخفيض تكلفة إدارتها والحد من المسحوبات غير المتوقعة، وحماية البنك من التعرض لمخاطر السحب المفاجئ في السيولة، وزيادة إمكانية البنك في تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل التي عادة ما يتولد عنها عائد مرتفع.

والسمة الأخرى هي ارتفاع الطاقة الاستثمارية لتلك الودائع، حيث أن نسبة الاحتياطي القانوني على هذا النوع من الودائع أقل بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب، وبالتالي زيادة القيمة الصافية التي يمكن توجيهها للاستثمار.

كما أن البنوك في سياستها لتنمية ودائع التوفير والودائع لأجل، اتجهت للاهتمام بالتعامل مع الأفراد الطبيعيين، بعد أن كان الاهتمام مركزاً فقط على منشآت الأعمال، ويعود ذلك إلى سببين:

الأول: جذب ودائع الأفراد يعني مزيداً من التنوع في الودائع، وبالتالي الحد من التعرض لمخاطر العسر المالي.

الثاني: الإدراك إن الأفراد الطبيعيين يمكن أن يكونوا مصدراً رئيسياً لتنمية الموارد المالية للبنوك، باعتبارها تمثل قوة إقراضية إضافية.

إن سياسات البنوك التجارية في مجال الودائع تأثرت بهدف الربحية، فعندما كانت الفوائد على القروض منخفضة، ركزت على الودائع تحت الطلب التي لا يدفع عنها فوائد، وعندما بدأت الودائع تتسرب سعيًا وراء عائد أكبر، لجأت البنوك إلى جذب ودائع التوفير والودائع لأجل. كذلك تأثرت تلك السياسات بهدف السيولة لتحقيق الثبات والاستقرار في حركة الودائع، كما أن الدافع لجذب الودائع من الأفراد هو الرغبة في تنويع الودائع.

٢- السياسات الرئيسية للإقراض:

يتمثل الاتجاه التقليدي في سياسة الإقراض في أن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض قصيرة الأجل، توجه إلى أغراض الإنتاج الحقيقي أي إنتاج السلع، ووفقاً لهذا الاتجاه فإن القروض الممنوحة تنسم بخاصتين:

الأولى: أنها قروض تسدد نفسها بنفسها self - liquidating أي قروض موجهة إلى سلع حقيقية - كالمحاصيل الزراعية - تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقد.

الثانية: هي أنها قروض آلية self – regulating لا توجد مشكلة بشأنها، حيث أن بيع قيمة الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض، وبالتالي ضرورة توجه البنك إلى تقديم قروض لقطاعات التجارة والزراعة والصناعة. أما قروض المستهلكين فيجب تجنبها، إذ أنها قروض غير منتجة.

ويستند مؤيدو هذه النظرية إلى أن الموارد المالية للبنوك هي من النوع الذي يستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، لذا فإنه من غير المنطقي توجيه تلك الموارد إلى قروض طويلة الأجل.

في حين يرى المعارضون لهذه النظرية أن اقتصار البنك على تقديم قروض تسدد نفسها بنفسها كان مقبولاً في الماضي، في ظل عدم وجود رقابة حكومية وبنوك مركزية تتأكد من سلامة إجراءات وسياسات الإقراض، وتقديم المساعدة إذا لزم الأمر. كما أن توجيه القروض إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية مؤكدة للبنك، فالعبرة ليست في السلعة بل في قيمتها. كذلك فإن القول إن قروض المستهلكين غير منتجة، يتجاهل حقيقة أن هؤلاء المستهلكين هم من يقومون بشراء السلع المنتجة، ورفض تقديم القروض لهم يعني كساداً في الإنتاج. كما يمكن أن يكون هناك مستهلكون مثاليون من حيث قدرتهم ورغبتهم في سداد ما عليهم من مستحقات.

وفي ضوء هذه الانتقادات ظهر فكر جديد في الأربعينيات يدعو إلى تركيز الاهتمام على الدخل المتوقع من النشاط الذي سيستخدم القرض في تمويله، لا على النشاط ذاته. وهذا ما يطلق عليه "نظرية الدخل المتوقع" anticipated income theory فإذا كان هناك احتمال كبير في توليد دخل من النشاط يكفي لخدمة الدين، حينئذٍ ينبغي الموافقة على القرض، بغض النظر عن المدة الزمنية التي يغطيها القرض.

كما أن الفكر التقليدي يتجاهل حقيقة القروض قصيرة الأجل، التي تقدمها البنوك، والتي هي في الواقع قروض طويلة الأجل، نظراً لإمكانية تجديدها من البنك ذاته أو من بنك آخر.

كذلك ينادي المؤيدون لتلك النظرية بضرورة التخلص من الفكرة الخاطئة التي تقضي بعدم استخدام الودائع في تمويل قروض طويلة الأجل. واستناداً إلى قانون المتوسطات، يمكن أن يقوم فريق من المودعين بسحب جزء من ودائعهم، ويحتمل أن يقوم فريق آخر بإيداع أموال تعادل تقريباً ما تم سحبه، وبالتالي

استقرار الموارد المالية للبنك. وفي حال فشل قانون المتوسطات، فإنه يمكن للبنك تدعيم موارده المالية بإصدار سندات طويلة الأجل، تطرح للبيع في سوق رأس المال، واستخدام حصيلتها في تغطية القروض طويلة الأجل، إلى جانب إمكانية حصول البنك على موارد مالية من مصادر خارجية مثل إصدار السندات. أما بالنسبة إلى الاتجاه الحديث الذي يقضي بتقديم قروض طويلة الأجل إلى جانب القروض قصيرة الأجل، فإنه لا يضحى بهدف السيولة، كونه لا يرفض تقديم قروض قصيرة الأجل، كما لا يضحى بالأمان إذ أنه يشترط – لتقديم القرض – أن يكون هذا القرض موجهاً إلى أنشطة، ينتظر أن تحقق عائداً يكفي لخدمة القرض، وبالتالي توفير ضمانات لسداد القرض.

٣- السياسات الرئيسية للاستثمار في الأوراق المالية:

تقاس سيولة البنك في قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقترضين في الوقت المناسب. وتشير نظرية إمكانية التحويل shift ability theory إلى أن سيولة البنك تعتمد بصورة رئيسية على مدى إمكانية تحويل جزء من أصول البنك إلى نقدية بسرعة، ودون التعرض لخسائر رأسمالية جراء ذلك. وتمثل الأوراق المالية قصيرة الأجل أهم الأصول القابلة للتحويل بسرعة إلى نقدية.

إن قضية السيولة ليست مجرد توجيه موارد البنك إلى قروض قصيرة الأجل بدلاً من توجيهها إلى قروض طويلة الأجل، وإنما هي توافر قدر من الاستثمارات قصيرة الأجل، يمكن للبنك أن يتصرف فيها بالبيع إذا اقتضى الأمر. ويشكل الاحتياطي الثانوي secondary reserve المتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل ١٥٪ من القيمة الصافية لأصول البنك، ويمثل خط الدفاع الثانوي بعد الاحتياطي القانوني required reserve من حيث اعتماد البنك عليه في مواجهة مسحوبات المودعين، وخط الدفاع الأول في مواجهة الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية إمكانية التحويل، ما يلي:
أولاً: إن وجود الأوراق المالية قصيرة الأجل قد لا يخدم غرض السيولة، خاصة في حالة الأزمات، فعندما يتعرض البنك إلى موجة من المسحوبات، قد لا يتمكن من بيع أوراقه المالية قصيرة الأجل، لأن البنوك الأخرى – وهي المتعامل الأساسي في تلك الأوراق – سوف تعرض ما تملكه منها للبيع، وبالتالي صعوبة تحويل الأوراق المالية القصيرة الأجل إلى سيولة نقدية بالسرعة المطلوبة، في حين يرد المؤيدون لنظرية إمكانية التحويل بالقول إنه في حال الأزمات سوف تتدخل لشراء تلك الأوراق من خلال البنك المركزي.

ثانياً: إن ما يملكه البنك من أوراق مالية قصيرة الأجل ضئيل، لا يكفي لمواجهة المسحوبات غير المتوقعة من الودائع والطلب على القروض، لذا يصبح من الضروري للبنك شراء السيولة، وهو ما تنادي به نظرية إدارة الخصوم liability management theory وتقوم هذه النظرية على أن قضية السيولة لا يمكن مواجهتها من خلال الاحتياطي الثانوي فقط المتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل، بل يجب على البنك تنمية موارده المالية باللجوء إلى مصادر تمويل غير تقليدية، تتمثل في:

- إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول (CD) Negotiable certificate of Deposit.

- إنشاء فروع في دول أجنبية لجذب مزيد من الودائع.
- شراء الاحتياطي الفائض من البنوك الأخرى.
- الاقتراض سواء من الداخل من خلال إصدار السندات لزيادة رأس المال، أو من الخارج من خلال التعاقد على قروض من بنوك أجنبية.
ومن أهم العوامل التي تدفع البنك إلى الالتجاء إلى هذه المصادر، هو خضوع بعضها لمتطلبات الاحتياطي القانوني بنسب منخفضة (مثل شهادات الإيداع وودائع الفروع في الخارج) في حين لا يخضع البعض الآخر إلى تلك المتطلبات نهائياً (مثل فائض الاحتياطي لدى البنوك الأخرى، والسندات والقروض) ما يساهم في زيادة القوة الاستثمارية لهذه المصادر، وتعزيز سيولة البنك، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الربحية.

خامساً: هدف البنك التجاري:

إن الأهداف الرئيسية للبنك تتمثل في: الربحية، والسيولة، والأمان. ولكن المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف.

ويعود هذا التعارض إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسيين في عمل البنك هما: الملاك والمودعين، فالملاك يأمل في تحقيق أقصى ربحية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على مستوى السيولة ودرجة الأمان، في حين أن المودعين يأملون في احتفاظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة، وتحقيق الحد الأدنى من الخطر من خلال توجيه الموارد المالية للبنك إلى استثمارات تنطوي على مخاطر متدنية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الربحية.

يجب على إدارة البنك أن تركز بصورة أساسية على تحقيق هدف الملاك، المتمثل في تحقيق أقصى عائد، في حين أن أهداف المودعين المتمثلة في السيولة والأمان، فيمكن أن يتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي. وهذا لا يعني أن تتخذ إدارة البنك موقفاً سلبياً بأن تقتصر على تنفيذ تلك التشريعات

والتوجيهات، بل بأن لا توضع السيولة والأمان في مقدمة الأهداف، وإنما اعتبارها بمثابة قيود على هدف تعظيم العائد الذي يسعى الملاك إلى تحقيقه، أي هدف تعظيم الثروة.

إن التشريعات وتوجيهات البنك المركزي تكفل للبنوك العديد من الضمانات التي تجنب البنك التعرض لنقص السيولة، أو الإصابة بخسائر رأسمالية كبيرة، وذلك من خلال:

- مراقبة البنك المركزي لأداء البنوك التجارية، خاصة فيما يتعلق بالسيولة وجودة الاستثمارات، ومدى ملائمة موارد البنك مع الاستخدامات التي وجهت إليها، إلى جانب التأمين على أموال المودعين.

- السماح للبنوك التجارية التعاون فيما بينها، لمواجهة الصعوبات الطارئة التي قد يتعرض لها أحد البنوك، ولمواجهة الخطر الشامل المتمثل في أن سقوط مصرف واحد قد يؤدي إلى انهيار كامل القطاع المصرفي، نظراً للترابط بين البنوك.

- الدعم المالي الذي يقدمه البنك المركزي للبنوك التجارية عند الحاجة. مما سبق نخلص إلى القول: إن هدف البنك على المدى الطويل يتمثل في تعظيم ثروة الملاك، وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الجوهرى الذي على ضوءه تتخذ القرارات، مع الإشارة إلى أن هذا الهدف مقيد بعدد من الشروط تتمثل في عدم الإخلال بمركز البنك من حيث السيولة، وتجنب وقوع خسائر رأسمالية قد تسبب انكماش حافة الأمان للمودعين، وعدم التضحية بأهداف الأطراف الأخرى المعنية بنشاط البنك.

المبحث الثاني

علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي

العلاقة التي تربط بين البنوك التجارية وبين البنك المركزي تتمثل في قيود وتسهيلات يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وبالتالي تأثر قرارات وسياسات البنوك بهذه العلاقة. وتعتبر هذه العلاقة ذات أهمية للطرفين، حيث إن كلا منهما يعتمد على الآخر في تحقيق أهدافه. وفيما يلي سنتناول العلاقة بشيء من التفصيل.

أولاً: أهداف ووظائف البنك المركزي:

إن الهدف الرئيس للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب هدف آخر يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا سيما في بلدان العالم الثالث. ولتحقيق هذه الأهداف يمارس البنك المركزي مجموعتين من الوظائف، هما:

الوظائف المرتبطة بالاقتصاد القومي ككل (ذات السمة العامة) والوظائف المرتبطة بالبنوك التجارية على وجه الخصوص.

الأولى: الوظائف ذات السمة العامة:

تأتي في مقدمة هذه الوظائف مسؤولية البنك المركزي عن موازنة سعر الصرف للعملة الوطنية، والقيام بعمليات السوق المفتوحة open market operations المتمثلة في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، للتحكم في كمية النقود المتداولة، ووضع شروط الائتمان لمجالات محددة من النشاط selective credit control في مقدمتها الائتمان العقاري، والائتمان الذي يحصل عليه المتخصصون في بيع وشراء الأوراق المالية، والائتمان الاستهلاكي لشراء السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات...، وتمثل هذه الوظيفة أداة يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الموارد الموجهة إلى هذه المجالات.

يضاف إلى ذلك دور الوكيل المالي للحكومة government fiscal Agent من خلال مسك الحسابات الجارية للحكومة، وتسهيل جباية الضرائب بالسماح للممولين

سداد ما عليهم من مستحقات عن طريقها، دفع الفوائد الدورية المستحقة لحملة الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى مشاركة الحكومة في مسؤولية نقل النقود داخل الدولة.

الثانية: الوظائف ذات الارتباط المباشر بنشاط البنوك التجارية:

وتتمثل هذه الوظائف في:

- ١- إصدار أوراق النقد.
 - ٢- إدارة الاحتياطي القانوني.
 - ٣- تقديم الائتمان للبنوك التجارية.
 - ٤- تسهيل عملية الاقتراض بين البنوك.
 - ٥- المساعدة في تحصيل الشيكات.
 - ٦- التوجيه والإشراف على البنوك التجارية.
- و فيما يلي توضيح لهذه الوظائف.

١- إصدار أوراق النقد (البنكوت):

يختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد (البنكوت)، وهي وظيفة ذات أهمية كبيرة للبنوك التجارية، فاستناداً إلى قانون المتوسطات تكون المسحوبات النقدية اليومية من خزانة البنك متناسبة مع الإيداعات التي تدخل الخزانة في ذات اليوم. وفي حال حدوث ظروف طارئة، وغير متوقعة أخلت بهذا التوازن، فإن البنك التجاري أو مجموعة منه، يلجأ إلى البنك المركزي لطلب النقود. وفي حال عدم وجود كمية كافية من النقود في خزانة البنك المركزي لمواجهة تلك الطلبات، قد يضطر إلى إصدار كميات إضافية، وبالتالي فإن البنك المركزي من خلال الخدمة التي يقدمها للبنوك التجارية، يحقق في الوقت نفسه أحد أهدافه الرئيسية، المتمثلة في تحقيق الاستقرار في سوق النقد، من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة المحلية.

٢- دارة الاحتياطي القانوني:

يتمثل الاحتياطي القانوني في نسبة من ودائع البنك، يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ويعتبر وفاء البنك التجاري في الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني، شرطاً أساسياً لاستمراره في العمل. ولا تمنع بعض التشريعات من اعتبار النقدية الموجودة في خزانة البنك جزءاً من الاحتياطي القانوني، كما أن البنك المركزي لا يدفع فوائد على الاحتياطي المحتفظ به لديه.

ويضع البنك المركزي قواعد لإدارة الاحتياطي القانوني، من خلال فرض عقوبات على مخالفة هذه القواعد، تتمثل في إلزام البنك المخالف بدفع فائدة على العجز في الاحتياطي بمعدل يزيد عن ٢٪ عن معدل الخصم في شبك الخصم.

وفي حال تكرار المخالفة، يتم فرض عقوبات أشد. وبالطبع يستطيع البنك المركزي إدخال تعديلات على تلك القواعد، بالشكل الذي يخدم السياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها.

تحقق هذه الوظيفة أهداف كل من البنوك التجارية والبنك المركزي في الوقت نفسه. بالنسبة إلى البنك التجاري، يمثل الاحتياطي القانوني حمايةً لأموال المودعين، وبالتالي زيادة ثقة المودعين بالبنوك التجارية. أما بالنسبة إلى البنك المركزي، فإن الالتزام بمتطلبات الاحتياطي القانوني يساهم في المحافظة على السياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها، من خلال تجنب حدوث زيادة غير محسوبة في عرض النقود.

من جانب آخر، فإنه يمكن القول إن الهدف الأساسي لإدارة البنك المركزي للاحتياطي القانوني هو ضمان سلامة السياسة النقدية، وليس حماية أموال المودعين، باعتبار أن الاحتياطي القانوني لا يعدُّ كافياً لتحقيق هدف الحماية. كما أن الحماية يمكن أن تتحقق بوسائل أخرى، أهمها: رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية، بما يضمن توجيه أموال المودعين إلى استثمارات لا تعرض البنك للمخاطر، والتأمين على الودائع.

٣- منح الائتمان للبنوك التجارية:

يمكن للبنوك التجارية أن تحصل على قروض من البنك المركزي، إما في صورة خصم لأوراق تجارية كالكمبيالات، أو في صورة قروض مباشرة، أو في صورة شراء أوراق مالية من البنك.

الحالة الأولى: قيام البنك بتقديم الأوراق التجارية إلى شبك الخصم Discount window لتحصيل قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق، مقابل خصم نسبة من قيمة الورقة، تتمثل في معدل الخصم. ويعتمد هذا المعدل على جودة الورقة وتاريخ استحقاقها.

الحالة الثانية: تتمثل في قرض مباشر، يحصل عليه البنك مقابل رهونات، قد تتمثل في سندات حكومية أو عقارات. ويتوقف سعر الفائدة على نوعية الشيء المرهون، والمركز المالي للبنك المقترض.

الحالة الثالثة: استعداد البنك المركزي لشراء أوراق مالية حكومية من البنوك التجارية، لتسهيل عملية تحويل هذه الأوراق إلى نقدية في أسرع وقت، ومن دون التعرض إلى خسائر رأسمالية، تسببها الحاجة الاضطرارية لبيع تلك الأوراق. ويعتمد معدل الفائدة وسعر الخصم على القروض إلى جانب العوامل المتعلقة بالمقترض والقرض ذاته، إلى جانب عامل هام مرتبط بالسياسة النقدية Monetary policy. وإذا كانت السياسة النقدية تهدف إلى الحد من عرض النقود، فسوف يعمد البنك المركزي إلى رفع معدل الخصم وسعر الفائدة، وبالتالي وضع حد للمبالغ التي يمكن للبنوك التجارية اقتراضها منه، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في الطاقة الاستثمارية للبنوك وانخفاض في عرض النقود بالتبعية، والعكس صحيح إذا كانت سياسة البنك المركزي تهدف إلى زيادة عرض النقود.

عادة تفضل البنوك التجارية الحصول على قرض مباشر، بدلاً من الاقتراض عن طريق خصم الأوراق التجارية، لعدة أسباب أهمها:

- طول إجراءات عملية الخصم.

- خوف العميل إذا ما أدرك أن العلاقة أصبحت بينه وبين البنك المركزي.
- التشريعات التي قد تنص على توجيه الأموال المقترضة عن طريق الخصم إلى الاستثمار في نوع معين من الأوراق المالية.

في حين أن البنك المركزي - في الظروف العادية - لا يشجع على الاقتراض منه، نظراً لأن البنك الذي يكرر اللجوء إلى البنك المركزي لطلب القروض، لا بد وأنه يعاني مشاكل كبيرة، لذا يعتمد البنك على إخضاع أنشطة البنك المقترض لرقابة صارمة.

٤- تيسير عملية الاقتراض بين البنوك:

تتمثل هذه الوظيفة من خلال قيام البنك المركزي بتوجيه البنك الذي يعاني من عجز في الاحتياطي القانوني إلى البنك الذي لديه احتياطي يفوق المتطلبات القانونية، وإذا ما تم الاتصال وأبرمت الصفقة بين البنكين، عندئذ يقوم البنك المركزي بإضافة المبلغ المقترض إلى رصيد حساب البنك المقترض خصماً من رصيد حساب البنك المقرض.

ويخضع سعر الفائدة على إقراض هذه الأموال لقانون العرض والطلب، وبالتالي قد يكون أعلى أو أقل من معدل الخصم في شباك الخصم، ويمثل هذا النوع من القروض أكثر جاذبية من بدائل أخرى متاحة، نظراً لأن البنك قد يتردد في بيع أوراق مالية نظراً لزوال العجز خلال ساعات أو أيام قليلة.

وتمثل عملية الإقراض بالنسبة إلى البنك المقرض وسيلة لاستغلال الموارد المالية التي تفوق طاقته الاستثمارية. ولتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الأموال، قد يشترط البنك المقرض ألا تزيد قيمة القرض عن نسبة معينة من رأسمال البنك، أو ألا تزيد قيمة جميع القروض التي حصل عليها عن قيمة رأسماله.

وعلى الرغم من أن فترة اقتراض هذه الأموال غالباً ما يكون في حدود ليلة واحدة، إلا أن بعض البنوك قد تقوم باستخدام هذه الأموال لتمويل استثماراتها، وليس لتغطية عجز في الاحتياطي القانوني، وهو ما يتطلب تجديداً مستمراً للقرض الذي حصلت عليه.

يستفيد البنك المركزي من هذه الوظيفة، من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وزيادة معدل دوران النقود، الأمر الذي يترك أثراً إيجابياً على التنمية

الاقتصادية التي تمثل أحد الأهداف الأساسية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها، ولا سيما في الدول النامية.

٥- تحصيل الشيكات:

عندما يقدم الساحب إلى البنك الذي يتعامل معه شيكاً مسحوباً لصالحه لتحصيل قيمته، وكان للمسحوب عليه ودیعة جارية لدى البنك نفسه، وكان أمر الدفع المحرر على الشيك موجهاً إلى البنك نفسه، فإن عملية التحصيل تكون ميسرة من دون تدخل البنك المركزي؛ حيث يتم خصم قيمة الشيك وإضافته إلى رصيد الوديعة الجارية للساحب.

أما إذا لم يكن للمسحوب عليه ودیعة جارية لدى البنك ذاته، أو كان الشيك موجهاً إلى بنك آخر، فإن تدخل البنك المركزي يصبح ضرورياً لتيسير إجراءات التحصيل، من خلال إرسال الشيك من بنك الساحب إلى البنك المركزي ليقوم بإضافته إلى رصيد حسابه خصماً من رصيد حساب بنك المسحوب عليه. وبإتمام العملية يقوم البنك المركزي بإخطار البنكين المعنيين بالتطور الذي حدث في أرصدهما لديه.

إن تدخل البنك المركزي في تحصيل الشيكات يحقق العديد من المزايا أهمها:

- تسوية مستحقات البنوك دفترياً دون الحاجة إلى انتقال النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر.
- سرعة تحويل مستحقات البنك إلى نقدية، يمكن استثمارها وتحقيق عائد من ورائها.
- سرعة دوران النقود في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبالتالي المساهمة في تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية.

٦ - التوجيه والإشراف على البنوك التجارية:

يعتمد الدور التوجيهي والإشرافي للبنوك المركزية على البنوك التجارية على أمرين:

- الأول: مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي.
- الثاني: المسؤول الوحيد عن أداء هذا الدور هو البنك المركزي، وليست هناك منظمات أخرى تشاركه في أداء هذا الدور.

وينصب الإشراف والتوجيه على مجالات أساسية أهمها: الحجم الملائم لرأس المال، ومعدلات الفوائد على الودائع، وسياسات الاستثمار،..... ويتمثل الهدف من الدور التوجيهي والإشراف للبنك المركزي في حماية البنوك من المنافسة الهدامة، وحماية أموال المودعين، مما يعزز ثقتهم بالقطاع المصرفي. كما أن هذه الوظيفة تمثل الأداة الأساسية التي يعتمد عليها البنك المركزي في تنفيذ السياسات النقدية.

ثانياً: التحكم في القوة الاستثمارية للبنوك التجارية:

يتمثل ذلك في الآلية التي تمكن البنوك التجارية من خلق نقود جديدة أو إحداث انكماش فيها، والدور الذي يمكن أن يلعبه البنك المركزي للتحكم في اتجاهات البنوك في هذا الصدد. وعملية خلق النقود أو ما يسمى بعملية خلق الودائع تحدث عند قيام بنك ما بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، وقيام المقترض بإعادة إيداع القرض في أحد البنوك. وتسمى هذه الودائع بالودائع المشتقة Derivative Deposits لتمييزها عن الودائع الأصلية Primary Deposits المتمثلة بقيام أحد العملاء بإيداع الأموال التي حصل عليها من غير طريق الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي سواءً في شكل نقود أو شيكات.

وتعود قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع إلى سببين رئيسيين هما: الأول: الثقة في قدرة البنك على رد الوديعة في أي وقت. الثاني: وجود طلب على القروض التي تقدمها، فتقديم القروض هو الذي يخلق الودائع. وفيما يلي توضيح لعملية خلق الودائع بواسطة البنك التجاري والنظام المصرفي ككل.

ثالثاً: خلق الودائع بواسطة البنك التجاري:

لمعرفة آلية قيام البنك المفرد بعملية خلق النقود (الودائع Money Creation) (نستعرض المثل التالي: بافتراض أن أحد العملاء قام بإيداع مبلغ من المال نقداً في بنك المشرق كوديعة جارية قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ ل.س، وكانت نسبة

الاحتياطي القانوني التي تخضع لها وحدات الجهاز المصرفي ٢٠٪، عندئذٍ ستظهر تلك العملية في ميزانية البنك على الشكل التالي:

أصول	خصوم
٢٠٠.٠٠٠ نقدية (٤٠.٠٠٠ احتياطي قانوني + ١٦٠.٠٠٠ احتياطي إضافي)	٢٠٠.٠٠٠ وديعة جارية

تبين ميزانية البنك زيادة كل من النقدية والودائع الجارية بمقدار ٢٠٠.٠٠٠ ل.س، وهذا المبلغ لا يمثل طاقة استثمارية صافية، إذ يجب احتجاز جزء منها قدره ٤٠.٠٠٠ ل.س ($20\% \times 200.000 = 40.000$) كاحتياطي قانوني، أما المبلغ الباقي ومقداره ١٦٠.٠٠٠ ل.س يمثل احتياطياً إضافياً، يمكن توجيهه إلى المجالات الاستثمارية، في حال قيام البنك بإقراض هذا المبلغ لأحد العملاء، وقيام هذا العميل بإيداع المبلغ المقترض على شكل وديعة جارية لدى البنك نفسه، فإن تأثير العملية على ميزانية البنك سيكون على الشكل التالي:

أصول	خصوم
٢٠٠.٠٠٠ نقدية (٧٢.٠٠٠ ل.س احتياطي قانوني + ١٢٨.٠٠٠ احتياطي إضافي) ١٦٠.٠٠٠ قرض	٣٦٠.٠٠٠ وديعة جارية (٢٠٠.٠٠٠ وديعة أصلية + ١٦٠.٠٠٠ وديعة مشتقة)

من خلال الميزانية يتضح زيادة رصيد الودائع الجارية بقيمة القرض ليصبح ٣٦٠.٠٠٠ ل.س، وبالتالي فإن الاحتياطي القانوني أصبح ٧٢.٠٠٠ ل.س ($20\% \times 360.000$)، وبما أن عملية الاقتراض لم يرافقها سحب فعلي من النقدية، فإن الرصيد بقي على حاله. ومن الميزانية السابقة نلاحظ وجود احتياطي إضافي متاح للاستثمار مقداره ١٢٨.٠٠٠ ل.س على الرغم من قيام البنك بتقديم قرض قيمته ١٦٠.٠٠٠ ل.س، علماً أن البنك لم يحصل على أموال من مصادر أخرى.

ولكن قد لا يقوم المقترض بإيداع المبلغ في حساب جارٍ، لأن العميل اقتترض المبلغ لغرض معين، كما أن الفوائد على الودائع الجارية إن لم تكن معدومة فهي منخفضة. وهناك احتمال أن يقوم المقترض بإيداع قيمة القرض في بنك آخر غير البنك الذي حصل منه على قرض. وحتى في حال قيام العميل بإيداع قيمة القرض لدى نفس البنك الذي اقتترض منه، فهناك احتمال أن يحرر

شيكاً بقيمة القرض إلى شخص آخر من غير عملاء البنك. وفي ظل هذه الاحتمالات، فإن ميزانية البنك ستتأثر على الشكل التالي:

أصول	خصوم
٤٠.٠٠٠ نقدية	٢٠٠.٠٠٠ ودیعة جاریة
(٤٠.٠٠٠ احتياطي قانوني + صفر احتياطي إضافي)	
١٦٠.٠٠٠ قرض	

تشير الميزانية إلى قيام العميل بسحب قيمة القرض، وبالتالي انخفاض قيمة النقدية بما يعادل تلك القيمة المتمثلة بالقيمة النقدية للاحتياطي القانوني فقط والبالغة ٤٠.٠٠٠ ل.س، كما تشير الميزانية إلى اختفاء الوديعة المشتقة، والاحتياطي الإضافي، ولم يبق سوى مبلغ الوديعة الأصلية البالغ ٢٠٠.٠٠٠ ل.س.

الميزانية السابقة توضح انتهاء عملية الإقراض بتسرب الاحتياطي الإضافي من البنك، وبالتالي فشل بنك المشرق في خلق وديعة مشتقة يستخدمها لتقديم قروض جديدة، فالبنك لا يستطيع تقديم قروض تفوق في قيمتها الاحتياطي الإضافي للوديعة التي حصل عليها، وتسمى عملية تسرب الاحتياطي الإضافي باستنزاف الموارد Clearing Drain.

رابعاً - خلق الودائع بواسطة النظام المصرفي:

من خلال استعراضنا لعملية خلق الودائع بواسطة البنك التجاري، تبين أن البنك التجاري لوحده غير قادر على خلق الودائع، نظراً لاحتمال قيام المقرض بإيداع قيمة القرض كوديعة جاریة لدى بنك آخر، سواء بواسطة المقرض ذاته أو بواسطة المستفيدين وهو الاحتمال الغالب.

وفيما يلي سنناقش عملية خلق الودائع بواسطة النظام المصرفي، فإذا افترضنا أن الأموال المقرضة من بنك المشرق والبالغة ١٦٠.٠٠٠ ل.س تم إيداعها في بنك الخليج، سيظهر تأثير هذه العملية على ميزانية بنك الخليج كما يلي:

أصول	خصوم
١٦٠.٠٠٠ نقدية	١٦٠.٠٠٠ ودائع جاریة
(٣٢.٠٠٠ احتياطي قانوني + ١٢٨.٠٠٠ احتياطي إضافي)	

تظهر الميزانية السابقة أن الوديعة التي حصل عليها بنك الخليج ساهمت في زيادة موارده المالية بما يعادل قيمة الاحتياطي الإضافي والبالغة ١٢٨.٠٠٠

ل.س، وبالتالي يستطيع البنك إقراض هذا المبلغ، ونظراً لأن المقترض أو المستفيد غالباً ما سيدفع قيمة حصة القرض في الحساب الجاري لدى بنك آخر. وبالتالي تظهر ميزانية بنك الخليج كما يلي:

أصول	خصوم
٣٢.٠٠٠ نقدية	١٦٠.٠٠٠ ودائع جارية
(٣٢.٠٠٠ احتياطي قانوني + صفر احتياطي إضافي)	
128.000 قرض	

وبالنسبة إلى البنك الثالث الذي تلقى قيمة القرض كوديعة (١٢٨.٠٠٠ ل.س) سيقوم بإقراض المبلغ المتبقي (١٠٢.٤٠٠ ل.س)، بعد احتجاز مبلغ ٢٥.٦٠٠ ل.س كاحتياطي قانوني (١٢٨.٠٠٠ × ٢٠٪)، وسيقوم المقترض بإيداع القرض (١٠٢.٤٠٠ ل.س) في بنك رابع الذي يحتجز نسبة الاحتياطي القانوني وإقراض الباقي، وهكذا تتكرر العملية حتى يتم احتجاز آخر جزء من الوديعة الأصلية والبالغة ٢٠٠.٠٠٠ ل.س لدى بنك المشرق كاحتياطي قانوني. وباستمرار هذه العملية الحسابية ستصل قيمة الاحتياطي القانوني المتجمع للقرض الممنوحة من وحدات النظام المصرفي ٨٠٠.٠٠٠ ل.س وتمثل الفرق بين مجموع الودائع والاحتياطي القانوني. ويمكن الوصول للنتائج السابقة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الودائع المتولدة} = \text{قيمة الوديعة الأصلية} \times \frac{1}{\text{ط}}$$

ط: تمثل نسبة الاحتياطي القانوني. وبتطبيق المعادلة على المثال السابق، يتضح أن قدرة الجهاز المصرفي على توليد ودائع تبلغ قيمتها ١.٠٠٠.٠٠٠ ل.س

$$\text{الودائع المتولدة} = \frac{200.000}{0.20} \times \frac{1}{1.000.000 \text{ ل.س}}$$

تبلغ قيمة الاحتياطي القانوني المتاح للإقراض ١.٠٠٠.٠٠٠ ل.س - ٢٠٠.٠٠٠ ل.س = ٨٠٠.٠٠٠ ل.س

وبالتالي فإنه في حال فشل البنك التجاري لوحده في خلق ودائع جديدة، فإن النظام المصرفي ككل يمكنه النجاح في ذلك.

ورغم إمكانية النظام المصرفي من خلق الودائع، إلا أن هناك عدة عوامل تضعف من قدرته على ذلك، أهمها رغبة الأفراد بالاحتفاظ بجزء من النقدية في خزائهم الخاصة، ورغبة البنوك في الاحتفاظ بأموال سائلة، كذلك اتجاه المودعين إلى تحويل ودائعهم الجارية إلى ودائع توفير أو ودائع لأجل، وبالتالي فإن عملية توجيه حصة القروض إلى هذه المجالات يعني توقف عملية خلق الودائع.

المعاملات	ودائع أصلية بالنسبة لكل بنك	القروض المتولدة عن الوديعة	الاحتياطي القانوني
بنك ١	٢٠٠.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠
بنك ٢	١٦٠.٠٠٠	١٢٨.٠٠٠	٣٢.٠٠٠
بنك ٣	١٢٨.٠٠٠	١٠٢.٤٠٠	٢٥.٦٠٠
بنك ٤	١٠٢.٤٠٠	٨١.٩٢٠	٢٠.٤٨٠
بنك ٥	٨١.٩٢٠	٦٥.٥٣٦	١٦.٣٨٤
بنك ٦	٦٥.٥٣٦	٥٢.٤٢٨	١٣.١٠٨
بنك ٧	٥٢.٤٢٨	٤١.٩٤٢	١٠.٤٨٦
-----	-----	-----	-----
-----	-----	-----	-----
-----	-----	-----	-----
-----	-----	-----	-----
المجموع	١٠٠٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠

إن عملية خلق الودائع لا تختلف باختلاف الطريقة التي يستثمر بها الاحتياطي الإضافي؛ فإذا قام بنك المشرق باستخدام الاحتياطي في شراء أوراق مالية، فإن تأثير هذه العملية على ميزانية البنك ستكون كما يلي:

أصول	خصوم
٤٠.٠٠٠ نقدية	٢٠٠.٠٠٠ ودائع
(40.000 احتياطي قانوني + صفر احتياطي إضافي)	
160.000 أوراق مالية	

وفي حال قيام بائع هذه الأوراق المالية بإيداع الحصيد على شكل وديعة جارية لدى بنك الخليج، فإن ميزانية البنك ستظهر كما يلي:

أصول	خصوم
160.000 نقدية	160.000 ودائع جارية
(32.000 احتياطي قانوني + 128.000 احتياطي إضافي)	

وهكذا تستمر العملية، وبالتالي مهما اختلفت أوجه استثمار الفائض الإضافي، فإن قيمة الودائع المتولدة لن تتغير. والجدير بالذكر هنا أن عملية خلق الودائع تحمل في طياتها زيادة عرض النقود التي قد تتوافق أو تتعارض مع سياسة البنك المركزي.

خامساً: انكماش الودائع والقروض:

تتم عملية خلق الودائع وبالتالي خلق الائتمان عندما يكون لدى البنك احتياطي فائض لاستثماره، بينما عملية انكماش الودائع أو إفنائها Destruction of Deposits تحدث عندما تستثمر البنوك كل ما لديها من موارد، ولا يتواجد لديها أي احتياطي فائض، فوصول أي شيء إلى القمة لا بد أن يتجه إلى القاع. وعملية الإفناء تماثل عملية خلق الودائع، من حيث أنها لا تتم على مستوى البنك، بل على مستوى النظام المصرفي ككل.

ولتوضيح هذه العملية نستعرض المثال التالي:
بافتراض أن بنك المشرق أقرض كل ما لديه من احتياطي فائض، وبالتالي تظهر ميزانيته كما يلي:

أصول	خصوم
40.000 نقدية	200.000 ودائع جارية
(40.000 احتياطي قانوني + صفر احتياطي إضافي)	
160.000 قرض	

ومع قيام المقترض - قبل لحظة استحقاق القرض - بإيداع ما يعادل قيمة القرض في حسابه الجاري استعداداً للسداد، ستظهر الميزانية كما يلي:

أصول	خصوم
200.000 نقدية	260.000 ودائع جارية
(72.000 احتياطي قانوني + 128.000 احتياطي إضافي)	
160.000 قرض	

و في تاريخ استحقاق القرض ستظهر ميزانية البنك على النحو التالي:

أصول	خصوم
200.000 نقدية	200.000 ودائع جارية
(40.000 احتياطي قانوني + 160.000 احتياطي إضافي)	

وفي حال كان المبلغ المودع في الحساب الجاري لدى بنك المشرق (١٦٠.٠٠٠ ل.س) استعداداً لسداد القرض، وكان المقترض قد قام بسحبه من حسابه الجاري لدى بنك الخليج الذي كانت ميزانيته قبل السحب كما يلي:

أصول	خصوم
80.000 نقدية	400.000 ودائع جارية
(80.000 احتياطي قانوني + صفر)	

احتياطي إضافي)	
320.000 قرض	

تظهر الميزانية عدم وجود احتياطي إضافي، لذا فالبنك بحاجة إلى سيولة نقدية لمواجهة التزاماته ولديه خياران: إما بيع جزء من استثماراته في الأوراق المالية، أو الاقتراض من البنك المركزي. وفي حال قيام بنك الخليج الاقتراض من البنك المركزي، فإن المبلغ المقترض سيكون ١٢٨.٠٠٠ ل.س، والمبلغ الباقي ٣٢.٠٠٠ ل.س ($160.000 \times 20\%$) من إجمالي الاحتياطي القانوني، وبالتالي تصبح ميزانية بنك الخليج كما يلي:

أصول	خصوم
48.000 نقدية	240.000 ودائع جارية
(48.000 احتياطي قانوني + صفر احتياطي إضافي)	128.000 قرض من البنك المركزي
320.000 قرض	

إن عدم لجوء بنك الخليج إلى الاقتراض من بنك المشرق، يعود إلى عدم رغبة الأخير التعرض إلى نقص في السيولة، كما أن عدم لجوء بنك الخليج إلى بيع جزء من استثماراته في الأوراق المالية قد يعود إلى ظروف السوق غير المناسبة. ونظراً إلى ضيق الوقت، فإن البنك غير قادر على التفكير حتى في زيادة رأس المال أو إصدار سندات.

وبالعودة إلى المقترضين من بنك الخليج، فإن هؤلاء كي يتمكنوا من سداد ما عليهم من قروض، سيقومون بإيداع مبالغ بقيمة تلك القروض في حساباتهم الجارية لدى البنك، وذلك قبيل تاريخ الاستحقاق، وبالتالي تظهر ميزانية البنك كما يلي:

أصول	خصوم
368.000 نقدية	560.000 ودائع جارية
(112.000 احتياطي قانوني + 256.000 احتياطي إضافي)	128.000 قرض من البنك المركزي
320.000 قرض	

تظهر الميزانية أن بنك الخليج أصبح يملك احتياطياً إضافياً. وفي حال استخدام هذا الاحتياطي لسداد قرض البنك المركزي، فإن الميزانية ستظهر كما يلي:

أصول	خصوم
240.000 نقدية	560.000 ودائع جارية
(112.000 احتياطي قانوني + 128.000)	

احتياطي إضافي)	
320.000 قرص	

وفي تاريخ استحقاق القرض سيقوم العملاء بسحب جزء من ودائعهم لسدادها، وبالتالي تظهر الميزانية كما يلي:

أصول	خصوم
240.000 نقدية	240.000 ودائع جارية
(48.000 احتياطي قانوني + 192.000)	
احتياطي إضافي)	

توضح الميزانية السابقة انخفاض القدرة الإقراضية للبنك من ٣٢٠.٠٠٠ ل.س إلى ١٩٢.٠٠٠ ل.س، بالتالي لم يعد البنك قادراً على تقديم القروض بالقيمة السابقة نفسها.

يمكن حساب الانكماش في الودائع على مستوى النظام المصرفي ككل بالاستناد إلى المعادلة التالية:

$\text{مقدار الانكماش في الودائع} = \frac{\text{الانخفاض الأولي في الودائع الجارية}}{\text{ط}} \times 1$
--

$160.000 = \frac{1}{0.20} \times 800.000 \text{ ل.س}$

وبالتالي فإن الاحتياطي القانوني على مستوى النظام المصرفي سينخفض بمقدار ١٦٠.٠٠٠ ل.س (٢٠٪ × ٨٠٠.٠٠٠).

الطاقة الاستثمارية للنظام المصرفي = ٨٠٠.٠٠٠ - ١٦٠.٠٠٠ = ٦٤٠.٠٠٠ ل.س.

إن انكماش الودائع أو إفنائها يؤثر في حجم النقود المتداولة، وهو ما قد يكون مرغوباً أو غير مرغوب من وجهة نظر البنك المركزي.

سادساً: موقف البنك المركزي بشأن خلق وإفناء الودائع:

إن لعملية خلق وإفناء الودائع أهمية على مستوى الاقتصاد القومي، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي غير مستغلة بالكامل، فإن زيادة النقود المتداولة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، وذلك بشرط أن تتوجه الزيادة في الكتلة النقدية إلى تمويل الاستثمارات.

أما عندما تكون الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مستغلة بالكامل، فإن الزيادة في النقود المتداولة ستؤدي إلى حدوث تضخم، نظراً لعدم مقابلة الزيادة في الكتلة النقدية زيادة مماثلة في المعروض من السلع والخدمات.

من جانب آخر إذا كانت الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي غير مستغلة بالكامل، فإن حدوث انكماش في النقود المتداولة، يتوقع أن يؤدي إلى حالة من الكساد الاقتصادي.

بينما إذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم بسبب زيادة المعروض من النقود عن المعروض من السلع والخدمات، عندئذٍ فإن الانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم.

مما سبق تبرز أهمية البنوك التجارية كأدوات يستخدمها البنك المركزي للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، سواءً كانت في حالة التضخم Inflation أو كساد Recession. فإذا تمكّن البنك المركزي في فترات الكساد من قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع، سيؤدي ذلك إلى انخفاض المعروض من النقود، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الطلب على القروض المتوقع توجيهها إلى أوجه النشاط المختلفة، مسببةً بذلك مزيداً من التضخم.

فالحد من عرض النقود قد يعني عدم وجود أموال كافية لدى البنوك التجارية لتغطية احتياجاتها.

أما في فترات الكساد، فيتوقع قيام البنك المركزي بمساعدة البنوك التجارية لتجنب حدوث انكماش في الودائع، مما يزيد عرض النقود، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة، مما يشجع على زيادة طلب القروض، المتوقع توجيهها إلى أوجه النشاط المختلفة.

إن البنك المركزي يستخدم البنوك التجارية كأدوات للتحكم في عرض النقود من خلال:

- ١ - تعديل نسبة الاحتياطي القانوني.
 - ٢ - تعديل سعر الخصم.
 - ٣ - عمليات السوق المفتوحة.
- وتعتبر هذه الأدوات أكثر الأدوات شيوعاً وفاعلية، إلى جانب أداتين أقل فاعلية هما:

- ٤ - الإيداعات الخاصة.
 - ٥ - أسلوب الإقناع.
- وفيما يلي توضيح لهذه الأدوات:

- ١ - تعديل نسبة الاحتياطي القانوني:
يؤثر تعديل الاحتياطي القانوني Reserve Requirement على الطاقة الاستثمارية للبنوك من ناحيتين: التأثير على الطاقة الاستثمارية للودائع، والتأثير على حجم الودائع المشتقة لتمويل استثمارات جديدة.
- في فترات التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي انخفاض الطاقة الاستثمارية المتاحة للبنوك، الأمر الذي قد يدفع بعضها إلى

تصفية جزء من استثماراته سواءً من خلال بيع أوراق مالية أو الإحجام عن تجديد بعض القروض، وذلك لتوفير أموال سائلة لمواجهة الزيادة في الاحتياطي القانوني، وتؤدي عملية رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى إحداث انكماش في عرض النقود، والعكس صحيح في حالة الكساد.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأداة، إلا أن البنك المركزي يتجنب استخدامها قدر الإمكان لما قد تسببه من آثار جانبية ضارة، حيث إن فشل مؤسسات الأعمال في تجديد القروض لانخفاض الطاقة الإقراضية للبنوك التجارية قد تؤدي بهذه المؤسسات إلى الإفلاس.

٢- تعديل سعر الخصم:

يمكن للبنك المركزي التحكم في الموارد المالية المتاحة للإقراض من خلال تعديل سعر الخصم. فرفع سعر الخصم يدفع البنوك إلى الإحجام عن الاقتراض من البنك المركزي نظراً لانخفاض طاقتها الاستثمارية، وبالتالي انخفاض المعروض من النقود.

وعلى الرغم من أن التغير في سعر الخصم عادةً لا يتجاوز ١٪، ويمكن للبنك التجاري تغطية الزيادة في سعر الخصم من الأرباح المتولدة عن استثمار الأموال المقترضة، غير أن فاعلية هذه الأداة تتمثل في أنها مؤشر عن السياسة النقدية المستقبلية، فارتفاع معدلات الخصم يشير إلى نية البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية. الأمر الذي يدفع البنوك التجارية إلى الحد من استثماراتها والاحتفاظ بمزيد من الموارد في صورة نقدية لتجنب وقوعها في ضائقة مالية يصعب مواجهتها في ظل توجهات الساسة النقدية الجديدة.

٣- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة Open Market Operation دخول البنك المركزي طرفاً في بيع أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، في حين يكون الطرف الثاني البنوك التجارية أو عملائها. حيث يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في حالة الرغبة في تخفيض المعروض من النقود، والشراء في حالة الرغبة في زيادة عرض النقود.

إن درجة تأثر الطاقة الاستثمارية للبنك بعملية شراء أو بيع الأوراق المالية، تتوقف على كون العملية تتم لحساب البنك أو لحساب أحد العملاء. ففي حال قيام البنك ببيع أوراق مالية ستزداد طاقته الاستثمارية بقيمة المتحصل من عملية البيع، أما إذا قام العميل ببيع جزء من أوراقه المالية وإيداع حصيلتها لدى أحد البنوك، فإن الطاقة الاستثمارية للبنك المعني ستزداد بمقدار قيمة الوديعة مطروحاً منها الاحتياطي القانوني على هذه الوديعة.

٤- الإيداعات الخاصة:

تمثل الإيداعات الخاصة Special Deposits نسبة إلزامية إضافية يفرضها البنك المركزي على الودائع لدى البنوك التجارية، ويدفع البنك المركزي فوائد على هذه الإيداعات، لذا تسمى القروض الإلزامية Forced Loans. وتأثير هذه الإيداعات يماثل تأثير الزيادة في الاحتياطي القانوني.

٥- أسلوب الإقناع:

يقصد بأسلوب الإقناع Power of Persuasion حثّ البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، التي قد تقتضي زيادة عرض النقود أو إحداث انكماش فيها.

في حالة رغبة البنك المركزي زيادة النقود المتداولة، يحاول إقناع البنوك التجارية بإقراض كل ما لديها من احتياطي إضافي، في مقابل استعداده لمساعدتها إذا ما تعرضت لضائقة مالية.

أما في حال رغبة البنك المركزي الحدّ من كمية النقود المتداولة، يلجأ إلى إقناع البنوك التجارية بعدم الاعتماد بدرجة كبيرة على الاقتراض لتدعيم طاقتها الاستثمارية.

ويستخدم البنك المركزي أسلوب الإقناع لثقته بالبنوك التجارية ورغبتها في التعاون معه، إلا أن هذا لا يمنع البنك المركزي من استخدام أسلوب الإلزام إذا اقتضى الأمر.